

Distr.: Limited
19 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام
الدورة السادسة
اللجنة التنظيمية

مشروع تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السادسة

أولاً - مقدمة

١ - أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، اللذين طُلب فيهما من لجنة بناء السلام أن تقدم إلى الجمعية تقريراً سنوياً لإجراء مناقشة سنوية بشأنه واستعراضه. ويقدم التقرير إلى المجلس أيضاً، عملاً بقراره ١٦٤٦ (٢٠٠٥)، بغرض إجراء مناقشة سنوية. ويغطي هذا التقرير الدورة السادسة للجنة، الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن القرارين ٧/٦٥ و ١٩٤٧ (٢٠١٠)، على التوالي، وطلبا فيهما إلى اللجنة، في جملة أمور، أن تبين في تقاريرها السنوية مدى التقدم المحرز في النهوض بتنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الميسرين المقدم عام ٢٠١٠ بشأن استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة (A/64/868-S/2010/393، المرفق).

٣ - ويستخدم هذا التقرير نسقاً جديداً للإبلاغ عن التقدم المحرز في النهوض بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠، حيث ينظم بحسب الوظائف والأعمال الرئيسية التي تضطلع بها لجنة بناء السلام، مع التركيز بصفة خاصة على النتائج المحققة وعلى التحديات والفرص المتصلة بالتأثير الميداني لعمل اللجنة وعلاقتها بمقر الأمم المتحدة. ويستند التقرير في ذلك إلى أمثلة من بلدان بعينها لتعزيز تحليلاته. وستتاح قائمة بالأنشطة التي



الرجاء إعادة استعمال الورق

150113 140113 12-65835 (A)



اضطلعت بها التشكيلات القطرية المختلفة التابعة للجنة في وثيقة منفصلة تُنشر على الموقع الشبكي للجنة (www.un.org/en/peacebuilding).

ثانياً - أعمال لجنة بناء السلام

ألف - لمحة عامة عن القضايا والتحديات الرئيسية

٤ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تطورات في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، بيّنت إمكانات اللجنة وأوجه القصور لديها. فقد قدمت اللجنة الدعم لجهود إطلاق استراتيجية للمصالحة الوطنية في ليبيريا، ولإجراء الانتخابات بنجاح في سيراليون، وحشد الموارد دعماً لتنفيذ استراتيجية جديدة للحد من الفقر في بوروندي. وأكدت اللجنة من جديد لدى القيام بذلك المكانة المحورية التي يتبوأها قوة امتلاك البلدان زمام الأمور على الصعيد الوطني باعتبار ذلك عنصراً جوهرياً لعملية بناء السلام. فما كان الدعم الذي تقدمه اللجنة لهذه العمليات ليؤتي بفعالية كافية لو لم تبد الجهات الفاعلة الوطنية في كل بلد ما يكفي من الروح القيادية والالتزام. وعلى النقيض من ذلك، أدى تعطل عملية الانتخابات الرئاسية نتيجة تغيير الحكومة في غينيا - بيساو بشكل غير دستوري في ١٢ نيسان/أبريل إلى تقويض التقدم في عملية بناء السلام التي شرع فيها في هذا البلد. وأكدت هذه التطورات أن الدور الذي تؤديه اللجنة في مجال المؤازرة السياسية يظل محدوداً في غياب نطاق أوسع وأكثر فعالية من الالتزام والجهد الوطنيين المستمرين لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار.

٥ - وفي الوقت نفسه، وتحقيقاً لخارطة طريق الإجراءات اللازم اتخاذها في عام ٢٠١٢، الموضوعة للنهوض بالتوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠، أُعطيت الأولوية في سياق أعمال اللجنة في مجال وضع السياسات لحشد الموارد وإقامة الشراكات بوصف ذلك من المجالات التي يُنتظر من اللجنة من خلالها أن تُثبت ما تضيفه من قيمة على الصعيد القطري. وبناءً عليه، ركز عمل اللجنة على دعم جهود تنسيق المعونات وحشد الموارد على الصعيد الوطني، وعلى تعزيز الشراكة مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

٦ - وسعت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى تعميق علاقة العمل بينها وبين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بهذا المجال، وبخاصة القيادات العليا بها. وعُقد في أيار/مايو اجتماع لأعضاء فريق الرؤساء والقيادة العليا لهيئات الأمم المتحدة في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، بدعم من مكتب دعم بناء السلام وإدارة الشؤون

السياسية، لمناقشة ما يتوقعه كل جانب من الجانب الآخر ولبحث مجالات التكامل في عملهما. وهذا العمل وإن كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالجهود الرامية إلى التشجيع على تعميق العلاقات مع مجلس الأمن وإلى التعريف على نطاق أوسع بالقيمة التي تضيفها اللجنة في حالة كل بلد بعينه، فإنه يسير بالتوازي مع تلك الجهود. وتستحق كل من هذه العلاقات أن توليها اللجنة اهتماماً مستمراً في مسعاها لإضافة قيمة إلى عمل هيئات الأمم المتحدة العاملة في الميدان دعماً لعمليات بناء السلام. ومن شأن زيادة التركيز على العناصر العملية في الشراكات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغير الحكومية، أن تساعد على دعم الجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز روابطها بالهيئات التنفيذية والعاملة في الميدان، وأن تعزز دورها في ترسيخ الاتساق فيما بينها.

٧ - وكان دور اللجنة في دعم تنمية القدرات الوطنية محل نقاش بين اللجنة التنظيمية ورئيس اللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات المدنية في أعقاب النزاعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فالأعضاء ينتظرون من اللجنة أن تطرح منهاجاً يعزز تبادل الخبرات بصورة مباشرة بين البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة والبلدان الأخرى التي مرت بمرحلة انتقالية من النزاع إلى التنمية بنجاح. واستناداً إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في عام ٢٠١١ بشأن موضوع "بناء السلام بعد انتهاء النزاع: التجربة الرواندية"، يمكن أن تعمل اللجنة بمثابة منتدى للاستفادة من الخبرات الوطنية لبلدانها الأعضاء، دعماً لاتباع نهج قائم على حجم الطلب على تنمية القدرات في مجال بناء السلام في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة، مع إيلاء اهتمام خاص لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٨ - وفي هذا الصدد، ما زال يتعين تحقيق الإمكانات الكاملة التي يتفرد بها هيكل عضوية اللجنة وطبيعتها كمنتدى سياسي مكون من أكثر الجهات الفاعلة العالمية تأثيراً. فقد أشار استعراض عام ٢٠١٠ إلى أن الافتقار إلى الدعم السياسي القوي من عواصم البلدان هو أحد الأسباب المؤدية إلى قلة فعالية تأثير اللجنة في الميدان. ولهذا الغرض، كان الهدف من الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن موضوع "بناء السلام: السبيل إلى تحقيق السلم والأمن المستدامين"، والذي نُظِمَ بمبادرة من رئيس اللجنة الحالي (بنغلاديش)، إشراك الدول الأعضاء على أعلى مستويات رسم السياسات في عواصم البلدان. وحضر الاجتماع، الذي رأسه رئيس وزراء بنغلاديش، رؤساء دول وحكومات، ووزراء، ورؤساء وفود، وممثلون عن القطاع الخاص والمجتمع المدني. وألقى الأمين العام أيضاً كلمة في الاجتماع. وبفضل الإعلان الذي اعتمد بتوافق الآراء في الاجتماع، استطاعت اللجنة أن تجذب الانتباه إلى المبادئ والأهداف والأولويات الرئيسية التي دأبت على الترويج

لها بانتظام على صعيد السياسات وعلى الصعيد القطري، وأن تجدد التزام أعضائها بوجه عام بتلك المبادئ والأهداف والأولويات. وفي هذا الصدد، أبرز الإعلان الأهمية البالغة لتحقيق السلم والأمن المستدامين من خلال إيجاد استجابة متسقة ومنسقة، وضرورة كفالة امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني، وإنشاء عمليات وطنية شاملة للجميع، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتوظيف الشباب وإيجاد فرص العمل، وتوجيه موارد كافية لأغراض بناء السلام، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، ولا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. إلا أن اللجنة تقرر بضرورة المتابعة المنهجية للاجتماع، من خلال إثبات أهمية اللجنة أمام المسؤولين في العواصم، ومن زيادة ما يبدونه من تعاون.

٩ - وتولي اللجنة أهمية خاصة لتطوير علاقاتها مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. فقد أعطيت أولوية عليا لتعزيز العلاقات مع مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك اعتباراً لكون خمسة من البلدان الستة المدرجة على جدول أعمال اللجنة أحيلت قضاياها إلى اللجنة من خلال المجلس. وأتاح نظر المجلس في تموز/يوليه في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة فرصة للتعمق في المقترح الذي طُرح في استعراض عام ٢٠١٠ والذي يرى وجود إمكانية لإقامة نوع جديد من التفاعل يقوم على زيادة التجاوب من جانب مجلس الأمن وتحسين الأداء من جانب اللجنة. وإحدى نقاط البداية الرئيسية لبناء هذه العلاقة هي أن يقدم المجلس بوضوح توقعاته التي ينتظرها من اللجنة، وأن تعمل اللجنة على الوفاء بتلك التوقعات وتثبت قيمتها المضافة. وقد نوقشت هذه المسائل باستفاضة أثناء مناقشة المجلس لتقرير اللجنة وخلال الحوار التفاعلي غير الرسمي، اللذين أجريا يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه، على التوالي، وتم بحثها كذلك في اجتماع الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة المعقود في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وتوجد بوادر مشجعة تفيد بأن المجلس تبنى هذه المسائل عملياً. فعلى سبيل المثال، طلب المجلس إلى رئيسي التشكيلتين القطريتين المعنيتين بليبيا وسيراليون إحاطة المجلس في سياق تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في أيلول/سبتمبر. ورداً على ذلك، قدمت اللجنة لمحة تحليلية وبيّنت الخطوط العريضة للمجالات المحددة التي تقوم عليها هيكلية الدعم الذي تقدمه إلى ليبيا وسيراليون. وهذا الوضوح من شأنه أن يساعد المجلس على تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف بالغة الأهمية في مجال بناء السلام في كلا البلدين قبل موعد نظره في طبيعة المرحلة الانتقالية ووتيرتها في كل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، على التوالي. وسعت تشكيلة بوروندي في وقت سابق إلى تفعيل دورها الاستشاري في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن تتضمن تقريراً عن نتائج زيارة قام بها رئيس التشكيلة إلى بوروندي في نيسان/أبريل (انظر A/66/801-S/2012/320).

باء - تعبئة الموارد، والشراكات، والدعوة

تعبئة الموارد

١٠ - تواصل اللجنة تكثيف جهودها الرامية إلى تنفيذ مهمتها المتصلة بتعبئة الموارد. فاستجابة لتزايد الطلب على تحديد نُهج عملية إزاء هذه المهمة تتناسب مع طبيعة اللجنة بوصفها هيئة حكومية دولية، قدم مكتب دعم بناء السلام ورقة في تموز/يوليه عرض فيها قائمة بالخيارات والفرص المتاحة أمام اللجنة للاضطلاع بهذه المهمة البالغة الأهمية. واستكشفت المناقشات المتعلقة بالسياسات التي أُجريت بقيادة اللجنة التنظيمية في تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر سبل إعادة تحديد دور اللجنة وإدارة توقعات البلدان المدرجة في جدول أعمالها والجهات الفاعلة الأخرى. وتمثلت إحدى ثمار المناقشة في الاعتراف العام بالحاجة إلى وضع خريطة لتدفقات الموارد لاتخاذها أداة يمكن أن تساعد في تحديد الثغرات وتشجيع إنشاء نظم وطنية فعالة لإدارة المعونات وتنسيقها. ومن المجالات الأخرى التي جرى تحديدها الدعم الذي تقدمه اللجنة لتنظيم مؤتمرات المانحين والعمل مع الجهات المانحة الأخرى، مثل المؤسسات والمنظمات الخيرية.

١١ - واستجابة للاعتراف بالحاجة إلى تحديد الثغرات، واستناداً إلى نتائج الاستعراض الدوري الأول لبيان الالتزامات المتبادلة لبناء السلام في غينيا، أجرى الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة (اليابان) وتشكيلة غينيا (لكسمبرغ)، بالتعاون مع سلطات غينيا، عملية مسح بهدف تحديد الجهات الفاعلة والبرامج ذات الصلة، وكذلك حالات التداخل والثغرات القائمة في التمويل والقدرات. واستهدفت العملية أيضاً دعم إنشاء نظام للمعلومات المتعلقة بالمعونات وإدارة هذه المعونات من شأنه أن يتيح لحكومة غينيا امتلاك المزيد من القدرة على التنبؤ بالدعم الدولي المقدم لبناء السلام، وعند الاقتضاء، بإطار التنمية على نطاق أوسع. ومن النتائج الأولية لهذه العملية استكمال المعلومات عن البلدان والمؤسسات التي تمول الأنشطة الرئيسية ذات الأولوية لبناء السلام في غينيا. ومع ذلك، لاحظ الفريق العامل صعوبة الحصول على المعلومات الموثوقة والمستوفاة وشجع اللجنة على العمل على إقناع الجهات المانحة بالإبلاغ الدقيق والمتواتر عن تدفقات المعونة ومساعدة البلد في وضع استراتيجية لتعبئة الموارد من شأنها أن تتيح للحكومة تقييم الجهود الوطنية التي تبذلها لتعبئة الموارد وتحديد أولوياتها. وينبغي في المستقبل أن تكون مواصلة تحليل الثغرات القائمة في التمويل والفرص المتاحة لتعزيز آليات التنسيق في غينيا في صلب الاهتمام في مرحلة تخصص لمتابعة عملية المسح التجريبية هذه. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضاً في تحسين وضع برجة للمرحلة التالية من المشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام، بما يضمن الاتساق مع المشاريع التي يمولها

الشركاء الآخرون. وينبغي أيضا أن تواصل تشكيلة غينيا استكشاف إمكانات تحقيق التكامل بين أهداف بناء السلام والأهداف الإنمائية، باتباع نهج مماثل للنهج الذي تعتمده تشكيلات بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون، وخاصة في التحضير للإطار التالي لاستراتيجية الحد من الفقر في البلد. ومن شأن هذا التكامل أن يساعد في تعزيز الملكية الوطنية، وكذلك تعزيز مواءمة الدعم المقدم من الشركاء للنهوض بالأولويات الوطنية المتعلقة ببناء السلام والتنمية.

١٢ - وفي مؤتمر شركاء بوروندي، الذي عقد في جنيف في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، تعهد الشركاء بتقديم أكثر من ٢,٥ بليون دولار لدعم الاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر لبوروندي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وتجاوزت التعهدات المعبر عنها توقعات حكومة بوروندي بتعبئة بليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، شهد مؤتمر جنيف توسيع قاعدة الجهات المانحة لبوروندي. فقد انضم شركاء جدد وناشطون، منهم دول أعضاء ومؤسسات وصناديق إنمائية، إلى الجهات المانحة التقليدية في الإعراب عن الدعم لبوروندي. وقد جاء هذا التطور، على وجه الخصوص، نتيجة للعمل الدعوي المكثف الذي اضطلع به رئيس التشكيلة (سويسرا) خلال فترة الستة إلى تسعة أشهر التي سبقت المؤتمر. ولم يفض مؤتمر شركاء بوروندي إلى تعبئة الموارد وتوسيع قاعدة المانحين فحسب، بل أتاح أيضا فرصة لإقامة حوار بشأن السياسات بين بوروندي وشركائها ألقى الضوء على مسائل عالقة في مجال بناء السلام في البلد وساعد في تحديد مشاركة الشركاء الرئيسيين فيما يتعلق بهذه القضايا. وتشهد النتائج التي تمخض عنها مؤتمر جنيف على أهمية قيام البلدان المعنية بإظهار جدية الجهود الجارية والطويلة الأمد في مجال بناء السلام وملكيته لهذه الجهود.

١٣ - وعلى النقيض من ذلك، سرعان ما توقف التقدم المحرز في غينيا - بيساو في عام ٢٠١١ والمتمثل في استعداد الجهات المانحة للإسهام في تعزيز المؤسسات الوطنية المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالمخدرات وفي إنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية للعسكريين، وذلك في أعقاب التغيير غير الدستوري للحكومة الذي حدث في نيسان/أبريل ٢٠١٢. فقد علق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدد آخر من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك صندوق بناء السلام، أنشطتهم إلى أجل غير مسمى في البلد نتيجة لذلك.

١٤ - ولئن كانت الملكية عاملاً بالغ الأهمية لتعبئة الموارد، فإن اللجنة تدرك أيضا أن تنسيق الجهود والرسائل الصادرة عن الحكومات المعنية أو الموجهة إليها أمر بالغ الأهمية. ففي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، أعرب الشركاء، بمناسبة اجتماع المائدة المستديرة الذي شاركت اللجنة وحكومة بلجيكا في تنظيمه واستضافته في حزيران/يونيه ٢٠١١، عن

الحاجة إلى عقد اجتماع متابعة في عام ٢٠١٢. بيد أن الجهود التي بُذلت لعقد هذا الاجتماع لم تنسق جميعها مع اللجنة وغيرها من الشركاء الرئيسيين، وفي حين أدت هذه الجهود إلى إجراء أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى مناقشة مواضيعية هامة بشأن احتياجات البلد، بما في ذلك الاحتياجات المالية، في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نيسان/أبريل ٢٠١٢، فإنها لم تسفر عن دعم مالي بالحجم الذي كان البلد يتوقعه. واتفق الشركاء الوطنيون والدوليون الرئيسيون في تحليلهم لحالة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، ولكن آراءهم اختلفت بشأن التوقيت والسياق المناسبين للاجتماع، وهو ما أسفر عن آراء متناقضة بشأن احتمال نجاح اجتماع للشركاء يهدف إلى تعبئة الموارد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي المقابل، فإن اعتماد نهج أحسن توقيتاً وتنسيقاً إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد، بفضل النجاح في إبلاغ الشركاء الرئيسيين بالتطورات الإيجابية على الصعيد القطري، أتاح تعبئة أموال إضافية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك من صندوق بناء السلام.

١٥ - ولعل الدروس المستفادة من تجربة اللجنة في دعم جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي في تنظيم مؤتمرات الجهات المانحة والشركاء وفي السعي لدى الجهات المانحة لإقناعها بتمويل الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتوطيد السلام والتنمية، لعلها تكون مفيدة إذا ما طُلب من اللجنة أن تواصل المشاركة في إعداد استراتيجية عام ٢٠١٣ للحد من الفقر في سيراليون، وأن تساعد على حشد التمويل اللازم لها. غير أن نطاق الدور الذي تضطلع به اللجنة في مجال تعبئة الموارد في حالة سيراليون يمكن أن يتوسع أكثر. فبعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في سيراليون، طلب مجلس الأمن إلى اللجنة أن تواصل تقديم الدعم إلى البلد في هذا المجال، وكذلك في مجال تنسيق الجهود الإنمائية الدولية.

١٦ - وفي ليبيريا، تطورت استراتيجية لتعبئة الموارد خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢. ويتمثل الهدف الرئيسي من مشروع الاستراتيجية في الاستفادة إلى أبعد حد من إمكانيات اللجنة في مجال تعبئة الموارد لبعض أولويات بناء السلام المتفق عليها، وفي تقديم الدعم لحكومة ليبيريا في الجهود التي تبذلها لتعبئة الموارد. وتستند الاستراتيجية إلى دعم الجهود التي تبذل ضمن آليات التنسيق المتاحة لدى ليبيريا، مثل خطة العمل السنوية لبرنامج العدالة والأمن والصندوق الاستثماري للعدالة والأمن، كما تستند إلى الجهود المنسقة الرامية إلى دعم تنفيذ خريطة طريق المصالحة الوطنية. وترمي اللجنة من وراء هذه الاستراتيجية إلى الاستفادة من الاستثمار الذي يقوم به صندوق بناء السلام، مع القيام في الوقت نفسه باجتذاب جهات مانحة إضافية وتشجيع الشركاء على مضاعفة جهودهم.

الشراكات

١٧ - يشكل تعزيز الشراكات دعماً لبناء السلام إحدى أولويات اللجنة. وفي سياق هذا الجهد، تولي اللجنة اهتماماً خاصاً لبناء الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، ومع الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الشركات الخاصة والمؤسسات والمنظمات الخيرية.

١٨ - وقد أقيمت الشراكة مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي على أساس التكامل بين أدوار المؤسسات المالية الدولية واللجنة دعماً للاستراتيجيات والأولويات الوطنية على الصعيد القطري، واعتباراً للمواضيع الرئيسية المتصلة ببناء السلام.

١٩ - وبغية تعميق الشراكة بين اللجنة والبنك الدولي، زار فريق رؤساء التشكيلات القطرية واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/سبتمبر لإجراء حوار مع كبار مسؤولي البنك الدولي ومديره التنفيذيين، جرى خلاله التأكيد على أن أحد مجالات التكامل المحتملة يمكن أن يتجلى في عملية وضع استراتيجيات الحد من الفقر في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وفي الاستراتيجيتين اللتين وضعتا في جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، على التوالي، أبرزت أولويات بالغة الأهمية في مجال بناء السلام بغية ضمان استمرار التركيز والالتزام من جانب الحكومتين المعنيتين وشركائهما الدوليين. وفي هذا الصدد، أكد الحوار أهمية مشاركة البنك الدولي في المشاورات التي تجرى على الصعيد القطري قبل وضع صكوك مشاركة لجنة بناء السلام. وستساعد هذه المشاركة في مواءمة هذه الصكوك مع استراتيجيات المساعدة القطرية التي يعتمدها البنك الدولي. وجرى التشديد أيضاً على أن البرامج الرامية إلى تهيئة بيئة سياسية مواتية في مجالات من قبيل الحوار السياسي والمصالحة، على سبيل المثال، تمثل مجالات عمل ممكنة للجنة، ويمكن أن تكون مكملية لعمل البنك الدولي في البلدان المدرجة في جدول الأعمال. ولذلك فلا بد في المستقبل من مواصلة الحوار مع المديرين التنفيذيين للبنك الدولي وإدارته العليا على صعيد السياسات، وهو ما يمكن أن يكون هاماً نظراً لأن اللجنة تسعى إلى وضع إطار مفاهيمي للشراكة. وإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى التجارب الخاصة بكل قطر، يمكن أن يقوم البنك الدولي واللجنة وكيانات الأمم المتحدة العاملة في البلدان بتحديد أمثلة بعينها من التعاون يمكن مواصلة الارتقاء بها وتوسيع نطاقها.

٢٠ - وتمضي الشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي قدماً في إطار متابعة الزيارة التي قام بها فريق رؤساء التشكيلات القطرية في عام ٢٠١١، وعلى أساس تحديد مجالات التكامل على الصعيد القطري أيضاً. ويجري من خلال مكتب دعم بناء السلام تنسيق دقيق مع اللجنة

لعملية وضع ورقة الاستراتيجية القطرية لمصرف التنمية الأفريقي فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى دعماً لاستراتيجية البلد الجديدة في مجال الحد من الفقر، ولا سيما من خلال إجراء تحليل للأولويات الرئيسية للبلد في مجال بناء السلام، وللصعاب التي تعترض الاستفادة من مكاسب السلام والفرص المتاحة للاستفادة منها. وأتفق كذلك على أن اللجنة ومصرف التنمية الأفريقي يحتاجان إلى تحديد البلدان الرائدة المدرجة في جدول الأعمال التي يمكن أن تضطلع المؤسسات فيها بمبادرات مشتركة في مجال إيجاد فرص العمل بالتعاون مع سائر الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة. ويجري استكشاف إمكانية إيفاد بعثة ميدانية مشتركة إلى غينيا في عام ٢٠١٣ للبحث في السبل التي يمكن من خلالها للمرفق العالمي المعني بإيجاد فرص العمل في الحالات الهشة أن يقدم المساعدة في إيجاد فرص العمل للشباب. وستربط هذه البعثة المشتركة بالدراسة التي بدأت حكومة غينيا والأمم المتحدة بإجرائها فيما يتعلق بالفرص المتاحة لعمالة الشباب والنساء. وفي ليبريا، اتفق مصرف التنمية الأفريقي واللجنة على التعاون في عملية وضع الورقة المقبلة للاستراتيجية القطرية لمصرف التنمية الأفريقي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ وفي إجراء الاستعراض الثاني لبيان الالتزامات المتبادلة لعام ٢٠١٣، بهدف ضمان تكامل دوريهما دعماً لبناء السلام في ليبريا. وأعرب أيضاً مصرف التنمية الأفريقي عن رغبته في التعاون مع اللجنة وفريق الأمم المتحدة القطري في غينيا فيما يتعلق بدعم تنمية القدرات الوطنية في مجال إدارة الموارد الطبيعية. وتحتاج اللجنة أيضاً إلى مواصلة استكشاف المجالات التي يمكن أن تستفيد من تكامل التمويل بين صندوق بناء السلام ومرفق الدول الهشة التابع لمصرف التنمية الأفريقي، استناداً إلى الدروس المستفادة من الاستثمارات الأولية لصندوق بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول الأعمال وبهدف الارتقاء بالمشاريع القائمة أو تكرارها. وفي إطار الأولويات الوطنية المتفق عليها، يمكن أن تستهدف استثمارات مصرف التنمية الأفريقي، حيثما كان ذلك ممكناً، الاستفادة من المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام أو دعم هذه المشاريع لضمان تكاملها واستدامتها، وهو مجال يمكن للجنة أن تقدم دعمها فيه.

٢١ - وقد كانت الجهود التي تبذلها اللجنة للتعاون مع المؤسسات، والمنظمات الخيرية، والقطاع الخاص، وإقامة الشركات معها، جهوداً مخصصة حتى الآن، ولم تسفر بالتالي عن الكثير من النجاح. وتدرك اللجنة ضرورة التواصل مع الجهات الفاعلة الأخرى بوصفها جهات شريكة محتملة يمكن توجيه استثماراتها بطريقة من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف بناء السلام بوجه أعم في البلدان المعنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة المناقشة ببحث خصائص المنظمات الخيرية وغير الحكومية وشركات القطاع الخاص وميزاتها النسبية في دعم الأنشطة والأهداف المتصلة ببناء السلام. وفي حين أن

دور اللجنة في الدعوة لصالح البلدان المدرجة في جدول أعمالها لا يزال كما هو، فإن الطريقة التي تتواصل بها اللجنة مع مختلف الجهات الفاعلة ستختلف بين المؤسسات والشركات الخاصة. وينبغي للجنة أيضا أن تكون مستعدة لتحديد المجالات التي يمكن أن تقدم فيها دعما ملموسا للشركات بين البلدان المدرجة في جدول الأعمال والجهات الفاعلة الأخرى. وخلص الفريق العامل إلى أن اللجنة يمكن أن تأخذ الخطوة الأولى من خلال تحديد عدد قليل من المؤسسات وشركات القطاع الخاص ذات النفوذ في مجالات الأولويات المتكررة في البلدان المدرجة في جدول الأعمال، ثم التعامل معها على أعلى مستويات صنع القرار. وستكون التوعية الجماعية والاستراتيجية وجهود الدعوة التي يضطلع بها أعضاء اللجنة بالغة الأهمية في جذب اهتمام هذه الأطراف الفاعلة الأخرى.

جيم - المواكبة السياسية

٢٢ - يذكر على نحو متزايد أن الهدف من إنشاء لجنة بناء السلام هو توفير الاهتمام المتواصل والمواكبة السياسية للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، بقدر يتجاوز ما توليه الجهات الفاعلة الأخرى من اهتمام، وأن اللجنة مؤهلة للقيام بذلك. فقد أكد استعراض عام ٢٠١٠ أن البلدان المدرجة في جدول الأعمال شهدت بدرجات متفاوتة زيادة في الاهتمام الدولي نتيجة التعاون مع لجنة بناء السلام، وأن هذا الأمر له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي يمكن القول بحق إنها لا تحصل على الاهتمام الذي تحتاجه من المجتمع الدولي. ويضفي الطابع الحكومي الدولي والتمثيلي للجنة درجة من الشرعية على مشاركتها السياسية على الصعيد القطري. ومع ذلك، تستمد المواكبة السياسية من قدرة اللجنة على الدخول في حوار بناء بشأن أولويات بناء السلام المتفق عليها بصورة مشتركة مع النظراء الوطنيين في البلدان المعنية. ولذلك، تدرج المواكبة السياسية في صلب المهام المتنوعة التي تضطلع بها اللجنة بدءا من تعبئة الموارد وانتهاء إلى الدعوة، ومن إقامة الشراكات إلى تحقيق التماسك. ورغم ذلك، تناولت اللجنة عادة دورها الأساسي في هذا المجال على خلفية دور مواز يقوم به كبير ممثلي الأمم المتحدة في البلدان المعنية التي توجد بها بعثة مكلفة بحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة. وثمة حاجة إلى مزيد من الإيضاح بشأن التفرقة بين هذه الأدوار الموازية، من حيث طبيعتها ونطاقها، فضلا عن المجالات المحتملة للتعاون والتكامل بينها.

٢٣ - وفي ليبريا، على سبيل المثال، يضطلع بمهمة المواكبة السياسية للجنة لدعم خطة الحكومة للنهوض بالمسؤوليات الرئيسية الواقعة حاليا على عاتق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا قبل موعد بدء انسحاب البعثة. وبالإضافة إلى تقديم الدعم في المراكز اللازمة للوصول إلى خدمات الأمن والقضاء، تشارك اللجنة في المجال ذي الأولوية المتمثل في المصالحة الوطنية

والجوانب المتصلة بها من اللامركزية، والإصلاحات الانتخابية والدستورية ودور المرأة باعتبارها عنصرا فاعلا لإحداث التغيير في مجتمع ليبريا. واللجنة بصدد وضع تصور لنوع الدعم الذي يمكن أن تقدمه إلى حكومة ليبريا في مجال المصالحة الوطنية ذي الأولوية، بوسائل من بينها تشجيع عملية تشاورية وشاملة للجميع تتمثل في إشراك المؤسسات الوطنية الرئيسية والمناطق المختلفة في البلد. وستكون الشراكة مع البعثة والجهات الفاعلة التنفيذية الأخرى على الصعيد القطري حاسمة في ضمان أن تكون الرسائل والبرامج الرئيسية منسقة ومحددة الأهداف بما فيه الكفاية. وفي غينيا، ساعدت لجنة بناء السلام اللجنة المؤقتة التي أنشأها الرئيس كونددي في إعداد توصيات بإجراء مصالحة وطنية لتعبئة الخبرات والموارد المالية اللازمة، مما يؤكد أهمية مهمة المراقبة في بدء العمل وطوال العملية السياسية الحاسمة.

٢٤ - ودعما للعملية الانتخابية في سيراليون، اغتنمت لجنة بناء السلام الفرص التي تتيحها الزيارات الميدانية والاجتماعات المعقودة في نيويورك لتعرب لجميع الجهات المعنية الوطنية عن توقعات المجتمع الدولي بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية. وعلى وجه الخصوص، حثت اللجنة الأحزاب السياسية على مواصلة الحوار المفتوح، بما في ذلك الحوار مع المؤسسات المستقلة المكلفة بالتحضير للانتخابات، بغية تضيق الخلافات قبل الانتخابات. واستندت اللجنة أيضا إلى صلاحياتها التي تخول لها الدعوة لعقد المؤتمرات لطلب الدعم لهذه الرسائل الأساسية، ولتشجيع الحصول على التمويل من صندوق بناء السلام للمشاريع التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وتهدف إلى بناء قدرة الجهات الفاعلة من غير الدول على الاضطلاع بمهام التثقيف المدني والانتخابي والمشاركة في مبادرات منع نشوب النزاعات. وتوجت هذه العملية بتوقيع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في أيار/مايو على إعلان يحدد مبادئ واضحة للمنافسة السياسية ويشجع الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وما إليها على الاحترام التام لهذه المبادئ.

٢٥ - وبينما استفادت المراقبة السياسية التي قامت بها اللجنة للعملية الانتخابية في سيراليون من حصول درجة متقدمة من التقارب بين شركاء البلد الدوليين الرئيسيين، فقد جعل انقسام الآراء داخل المجتمع الدولي ردا على الانقلاب العسكري الذي وقع في نيسان/أبريل وأدى إلى تعطل العملية الانتخابية في غينيا - بيساو مهمة اللجنة في هذا الصدد أكثر صعوبة إلى حد كبير. ودفعت الحالة في غينيا - بيساو إلى التساؤل عن الكيفية التي ستقيم بها اللجنة مدى استعداد بلد ما لأن يدرج في جدول أعمال اللجنة، ومتى ينبغي أن يظل البلد مدرجا على جدول الأعمال في حالات التغيير غير الدستوري للحكومات الذي يعطل بناء السلام.

٢٦ - ويمكن أن تتجلى المواكبة السياسية بصورة أوضح في مدى بقاء الأولويات الحاسمة لبناء السلام في مركز الاهتمام في البلد المعني. ففي بوروندي، ظل الاستعراض السنوي لصك المشاركة في بوجومبورا بالنسبة لأصحاب المصلحة المعنيين يمثل منبرا لمعالجة المسائل المتصلة ببناء السلام على المستوى الوزاري وعلى مستوى السفراء. وفي المقابل، تثير حالة جمهورية أفريقيا الوسطى مسألة جدوى المشاركة في الحالات التي يصعب فيها على الحكومة ضمان الحصول على شخص يخلف رئيس التشكيلة القطرية عند استقالته وموظف الاتصال الوطني المنتهية ولايته. ويترك انقطاع الحوار بين اللجنة وأحد البلدان المدرجة في جدول أعمالها، لا سيما عندما يمتد هذا الانقطاع لفترة من الزمن، أثرا سلبيا على قدرة اللجنة على الاضطلاع بدورها الاستشاري ورصد التقدم المحرز أو الانتكاسات التي تحدث في عملية بناء السلام.

٢٧ - ويشكل الدعم المقدم إلى عملية التخطيط للاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر في بوروندي بعدا آخر للمواكبة السياسية في إطار عمل اللجنة في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم المقدم إلى بوروندي في مجالات إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين والفئات الأخرى المتضررة من النزاع، والمسائل المتعلقة بالأراضي، وجمع الإيرادات، ومكافحة الفساد أمثلة أخرى على المسائل المتصلة ببناء السلام ذات البعد الاجتماعي - الاقتصادي. وقدمت اللجنة الدعم المتعلق ببعض هذه المسائل في مجالات توعية الشركاء، وتشجيع الإجراءات السياسية الوطنية، والتركيز على إبراز الممارسات الجيدة والإنجازات التي تحققت في مجالات مثل جمع الإيرادات والحد من الفساد.

دال - تحقيق التماسك

٢٨ - خلص استعراض عام ٢٠١٠ إلى أن المجتمع الدولي ما زال يكافح لتحقيق الدرجة اللازمة من الاتساق على أرض الميدان، وأن اللجنة يتعين عليها أن تستخدم ثقلها السياسي سعياً إلى اصطفاف مختلف الجهات الفاعلة وراء استراتيجيات وأولويات بناء السلام المحددة على الصعيد الوطني. وفي مختلف المنتديات والمناقشات التي عقدت منذ الاستعراض، كان هناك توافق أيضاً فيما بين الدول الأعضاء على أن تحقيق التماسك وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة مهمة رئيسية يتوقع من اللجنة القيام بها، ولا سيما في البلدان الخارجة من النزاع التي غالباً ما تكون قدرات التنسيق الوطنية فيها في أدنى مستوياتها، أو تكون غير فعالة أو غير موجودة. وعلى سبيل المثال، تتوقع حكومة غينيا من اللجنة أن تعالج ضعف التنسيق، سواء فيما بين الجهات المانحة أو داخل حكومة غينيا، وتلاحظ أن أولويات الجانبين ما زال يتعين مواءمتها مع الأولويات الواردة في بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في غينيا.

بيد أن اللجنة لم تقم بعد بتحديد ووضع الآليات المثلى التي ستمكنها من القيام بهذه المهمة والتي تتناسب مع طبيعتها بوصفها جهازاً استشارياً غير تنفيذي يقع مقره في نيويورك. وبطبيعة الحال، فإن فعالية اللجنة في الاضطلاع بهذه المهمة تتوقف على الجهود الفردية والجماعية لأعضائها وعلى رغبة الشركاء، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، في تنسيق كل طرف لأنشطته. وقد أثبتت تجربة اللجنة حتى الآن أن الشركاء الرئيسيين في نيويورك وفي الميدان قد تكون لهم في بعض الحالات وجهات نظر مختلفة بشأن كيفية الاستجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية، وهو أمر مفهوم. وأخذاً لهذا التحدي الخطير في الاعتبار، أكد الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر من جديد التزام الدول الأعضاء بالسعي جاهدة إلى تلبية احتياجات بناء السلام على نحوٍ مطّرد ومنسق ومتسق عن طريق تسخير آليات متعددة الأطراف وإقليمية وثنائية متوائمة مع استراتيجيات وأوليات بناء السلام المحددة وطنياً.

٢٩ - وأولت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير اهتماماً كافياً لتحسين التنسيق مع كبار ممثلي الأمم المتحدة في البلدان المدرجة في جدول الأعمال. ويستجيب هذا الاهتمام إلى توصية رئيسية وردت في استعراض عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، عقد فريق الرؤساء وعدد من الممثلين الخاصين والتنفيذيين للأمين العام في البلدان المدرجة في جدول الأعمال مناقشة استكشافية في نيويورك في أيار/مايو. وأقر الاجتماع بحاجة الجانبين إلى تحديد وإيجاد تفاهات مشتركة بشأن المزايا النسبية والأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل منهما، والمخالفات التي يمكن أن يكون تعزيز العلاقات فيها عملية متبادلة. ويتطلب هذا الجهد متابعة دقيقة من اللجنة في الأشهر القادمة، بطرق منها المشاركة الاستباقية مع مجلس الأمن ومع القيادة العليا في الأمم المتحدة.

٣٠ - وقد ثبت أن مواءمة صكوك عمل اللجنة مع أنشطة الأمم المتحدة في أرض الميدان ذات فائدة في تيسير اتباع نهج متماسك لمعالجة الأولويات المحددة. فعلى سبيل المثال، أسهمت مشاركة البعثة في تصميم واستعراض بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا في ملكية أوسع نطاقاً نسبياً لأنشطة اللجنة في البلد. وفي سيراليون، قامت اللجنة بدعم الممثل التنفيذي للأمين العام على نحو فعال، وساعدت على تهيئة الظروف اللازمة لتعاونها مع الحكومة الوطنية وأسرة الأمم المتحدة في برنامج واحد متعدد السنوات ومتكامل ومبسط ويتمشى مع الاستراتيجية الوطنية لتوطيد السلام والتنمية. ويتوقع أن تمارس اللجنة نفوذها السياسي لضمان استمرار المكاسب التي تحققت في مجال التكامل والاتساق في عمل الأمم المتحدة.

٣١ - ومن السمات الأخرى للدور الذي تضطلع به اللجنة في تعزيز الاتساق الاعتماد على الجهود التي تبذلها في بناء الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية ومصرف التنمية الأفريقي. ويعتبر حشد مشاركة هؤلاء الشركاء حول الاستراتيجيات والأولويات الوطنية أحد المجالات التي يمكن أن تظهر فيها هذه الشراكات قيمة مضافة حقيقية للبلدان المدرجة في جدول الأعمال. وفي بوروندي، أتاح وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الحد من الفقر الثانية في عام ٢٠١٢، والتحضير لمؤتمر شركاء بوروندي المعقود في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر فرصة للجنة كي تشجع على بث رسائل منسقة وثابتة. ويعد البيان الصحفي المشترك الذي أصدره في نيويورك في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في أعقاب مؤتمر جنيف الشركاء الرئيسيون، وهم البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثالا على الجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز الاتساق بين برامج التعاون القائم بين كل واحد من الشركاء والبلد.

٣٢ - واستفاد الدعم المقدم من اللجنة بهدف تحسين الاتساق على الصعيد القطري من زيادة التآزر بين أدوات عمل اللجنة وأنشطة صندوق بناء السلام على الصعيد القطري. ففي ليبيا، تعتبر اللجنة التوجيهية المشتركة في مونروfia، التي جرى التقليد بأن تكون هي المسؤولة عن استعراض الأنشطة الممولة من الصندوق، الطرف النظير للجنة على الصعيد القطري، الأمر الذي يشجع الشركاء الرئيسيين على التركيز على أولويات بناء السلام، واضعا في الوقت ذاته مساهمة الصندوق في إطار الجهود المبذولة لتمويل أعمال بناء السلام في نطاقها العام. وقامت اللجنة التوجيهية المشتركة لصندوق بناء السلام في غينيا بتنسيق المدخلات المقدمة من حكومة غينيا وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الاستعراض الأول لبيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في غينيا، رابطة بذلك بين عمل كل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في البلد. وينبغي للجنة أن تنظر في سبل الاستفادة من النجاحات التي حققتها هذه المبادرات وزيادة تمكينها بحيث تؤدي إلى إقامة آليات تتسم بالشفافية لتعزيز الاتساق والملكية الوطنية.

هاء - طرائق العمل

٣٣ - أشار استعراض عام ٢٠١٠ إلى فحوى القرارين المؤسسين اللذين ينصان على أن لجنة بناء السلام مختلفة عن سائر هيئات الأمم المتحدة، أي أنها أكثر مرونة وابتكاراً في طرائق عملها، وذلك على الخصوص بهدف تيسير المساهمات المقدمة من طائفة واسعة من الجهات الفاعلة. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الاستعراض ضرورة الرأي "الجامع في لجنة بناء السلام" بشأن طائفة من المسائل السياسية التي تتطلب النظر الجماعي. وفي الوقت نفسه، وفيما يتعلق

بالحاجة إلى تعزيز أثر اللجنة في الميدان، أكد الاستعراض أيضاً ضرورة أن تقوم اللجنة بوضع آليات عملية يمكن أن تساعد على إثراء أعمال التشكيلات القطرية في نيويورك وتقنينها. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار الجهود الرامية إلى الأخذ بهذه التوصيات.

٣٤ - واضطلعت اللجنة التنظيمية بتبسيط جدول أعمالها لكفالة اتباع نهج "جامع في لجنة بناء السلام" في تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بالإجراءات في عام ٢٠١٢. وأعيدت جدولة اجتماعات العمل بهدف تعميق مشاركة الدول الأعضاء وإتاحة النظر المتعمق والتفصيلي في القضايا قبل انعقاد الاجتماعات الرسمية للجنة التنظيمية. وأبدت اللجنة التنظيمية عزمها على أن تظل الجهة المشرفة على كل من الولايات الأساسية للجنة بناء السلام وطرائق عملها. وفي هذا الصدد، بدأت اللجنة مناقشات بشأن المجموعة الأولى من طرائق العمل المتصلة بخيارات عمل لجنة بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول الأعمال، والإطار المرجعي لعمل التشكيلات القطرية ورؤسائها على المستوى القطري. وسيساعد هذا العمل على توضيح عدد من الأبعاد الهامة التي اكتسبت فيها لجنة بناء السلام خبرات واستخلصت منها دروساً. وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل شحذ اهتمام وانتباه العواصم الوطنية وضمان استمرارهما، والحصول على تعاونهما مع لجنة بناء السلام، أحد التحديات الرئيسية التي تناولتها اللجنة التنظيمية في عدة مناسبات. وبالإضافة إلى نجاح الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، تنظر اللجنة التنظيمية في اقتراح يدعو إلى عقد دورة سنوية يمكن أن يشارك من خلالها كبار المسؤولين في تحديد سياسات لجنة بناء السلام وأولوياتها.

٣٥ - وفيما يتصل بالتشكيلات القطرية، كان خفض وتيرة عقد الاجتماعات في المقر، مع تعميق المناقشات بشأن المسائل القطرية البالغة الأهمية، من النتائج الرئيسية في التشكيلات التي إما أنشأت فريقاً توجيهياً غير رسمي وإما مارست عملها في المقام الأول على المستوى العملي. وتساعد الأفرقة التوجيهية غير الرسمية والمناقشات التي تُجرى على المستوى العملي على تشجيع مشاركة الدول الأعضاء وتتيح تعميق النظر وتوسيعه في المسائل المعروضة قبل الاجتماعات التي تُعقد على مستوى التشكيلات بكامل هيئاتها وعلى مستوى المسؤولين.

٣٦ - وقد أُنجز الجزء الأكبر من العمل في تشكيلة ليبريا عن طريق فريق توجيهي غير رسمي توفرت لأعضائه الإرادة والاستعداد لتحمل مهام ومسؤوليات محددة. واستفادت اجتماعات الفريق التوجيهي غير الرسمي من الاتصالات المنتظمة مع الجهات الفاعلة في أرض الميدان ومن إتاحة تبادل الأعضاء وجهات النظر والمشاركة في التحليل غير الرسمي للمواضيع قيد النظر. واحتُفظ بتكاليف أعمال تشكيلة بوروندي في حدها الأدنى حيث عُقد اجتماع رسمي واحد فقط للتشكيلة، واضطلع معظم الأعمال عن طريق فريق توجيهي غير رسمي، مما كان له دور

فَعَال في متابعة القضايا، مع إشراك الأعضاء على مستوى السفراء وإجراء المزيد من المناقشات المكثفة مع حكومة بوروندي بشأن القضايا الحساسة. واتبعت تشكيلة سيراليون نهجاً مماثلاً إذ خصصت الاجتماعات الرئيسية الرفيعة المستوى لاتخاذ القرارات الرسمية أو معالجة القضايا ذات الأهمية الخاصة. وأنجز عمل التشكيلة في إطار شراكة وثيقة بين الرئيس (كندا) والممثل الدائم لسيراليون. وعمل الرئيس أيضاً على صعيد ثنائي مع عدد من الدول الأعضاء في تناول أمور كانت الرئاسة في وضع جيد يؤهلها لتناولها. وأما ما دون ذلك، فقد أُجري معظم عمل التشكيلة على المستوى العملي، الأمر الذي سمح بزيادة وتيرة الاتصال بمسؤولي الأمم المتحدة الموجودين في فريتاون، بوسائل من بينها التداول بالفيديو وعقد لقاءات منتظمة أثناء القيام بزيارات إلى نيويورك.

٣٧ - وعقد الرئيس السابق لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى اجتماعات أسبوعية لعدد صغير من الجهات الفاعلة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة في ثلاثة مجالات ذات أولوية لبناء السلام في البلد. ورغم تعليق هذه الاجتماعات منذ استقالة رئيس التشكيلة، فإن الاجتماعات غير الرسمية كانت مفيدة للحفاظ على اهتمام منظومة الأمم المتحدة بجمهورية أفريقيا الوسطى حتى دون انعقاد اجتماعات لجنة بناء السلام التي انخفضت وتيرتها. وبفضل هذه الآلية المكتملة للاجتماعات التي تعقدها التشكيلة بكامل هيئتها، والمتسمة بطابعها غير الرسمي وشكلها المصغر، أمكن إجراء مناقشات أكثر تركيزاً كانت نتيجتها قطع المزيد من الخطوات المحددة والملموسة بشأن سبل المضي قدماً.

٣٨ - واستحدثت تشكيلة غينيا - بيساو أيضاً نهجاً ابتكارياً استفادت من خلاله من مساهمات فريق مستقل للخبراء كان قد اجتمع قبل اجتماع عقدته التشكيلة لبحث الوضع في البلد.

٣٩ - وركز الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بدرجة أقل على الاجتماعات والمناقشات التي تجري في المقر، وأعطى الأولوية لعملية تحضيرية جيدة التصميم وقائمة على بحث أُجري على نطاق واسع بدعم من الجهات الفاعلة على أرض الميدان. وفي هذا الصدد، يقيم الفريق العامل بصورة متزايدة صلات مع الأخصائيين، ومع كيانات الأمم المتحدة التنفيذية ذات الصلة، بهدف الاستفادة من الآراء الحالية والناشئة بشأن المواضيع المطروحة للنظر. وزاد الفريق العامل، تدريجياً، من خلال اتباعه هذا النهج في أساليب عمله، من أهمية دوره في أعمال لجنة بناء السلام على الصعيد القطري. وهو ينظر أيضاً في سُبُل ربط العمل الذي يقوم به بالحالة على أرض الميدان، بطرق منها عقد حلقات عمل مواضيعية مشتركة،

مع رئيس تشكيلة البلد المعني، على هامش الزيارات الميدانية التي تقوم بها التشكيلة أو رئيسها.

٤٠ - وستستفيد لجنة بناء السلام في المستقبل من مشاركة ممثلي البلدان المدرجة في جدول الأعمال مشاركة أكثر عمقاً وفعالية. ولئن كانت بعض البلدان قد شاركت بفعالية وساهمت في مداولات الأعضاء في التشكيلات القطرية، فإن مشاركتها في المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة لم تكن منتظمة. وتحتاج اللجنة إلى تحديد الوسائل الكفيلة بتيسير مساهمة البلدان المدرجة في جدول الأعمال في المناقشات المتعلقة بالولايات والشراكات وأساليب العمل.

واو - المسائل المواضيعية لبناء السلام

الإنعاش الاقتصادي: إيجاد فرص العمل

٤١ - توصف عمالة الشباب بأنها من الأولويات المتكررة في مجال بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. فقد حظيت مسألة إنشاء الوظائف بالمزيد من التركيز والاهتمام على الصعيد العالمي في الآونة الأخيرة، ويزداد الوعي بضرورة أن تبذل الجهات الفاعلة الوطنية والدولية جهوداً أكثر اتساقاً. ويتعين على اللجنة في هذا الصدد أن تحدد مهمتها في دعم هذه الجهود، سواء بتشجيع برامج محددة الأهداف وقصيرة الأجل لإيجاد فرص العمل أو بتعزيز الجهود الرامية إلى إنعاش النمو في القطاع الخاص والاستثمار.

٤٢ - وفي البلدان المدرجة في جدول الأعمال والتي يجري فيها تنفيذ استراتيجية لعمالة الشباب، يُتوقع من اللجنة أن تحشد الدعم الدولي على نطاق أوسع لتنفيذ الاستراتيجية عن طريق مباشرة دورها في إقناع الجهات الرئيسية من الشركاء المؤسساتيين ومستثمري القطاع الخاص. ففي غينيا، على سبيل المثال، حثت اللجنة أعضائها على دعم مشروع يقوده البنك الدولي في شراكة مع الحكومة، ويهدف إلى إنشاء ٢٤ ٠٠٠ وظيفة مؤقتة. وتجري الأمم المتحدة دراسة أولية في شراكة مع جهات فاعلة دولية أخرى ذات صلة (وبخاصة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي)، بتمويل من صندوق بناء السلام.

٤٣ - ويمكن أن تقدم اللجنة أيضاً دعماً لمرفق عالمي ناشئ معني بتوفير فرص العمل في الحالات الهشة^(١) الذي يهدف إلى تعزيز التنسيق والتوجيه الاستراتيجي للجهود الرامية إلى إيجاد فرص العمل على الصعيد الوطني، وذلك بين الجهات الفاعلة المحلية وشركائها الدوليين.

(١) مبادرة من مجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب دعم بناء السلام.

وقد بُذلت جهود أولية لتعميم التنفيذ التجريبي لعمل هذا المرفق في البلدان المدرجة في جدول الأعمال.

المصالحة الوطنية

٤٤ - يتزايد الاهتمام بالمصالحة الوطنية بوصفها حجر الزاوية في بناء السلام المستدام. فقد جعلت ليبريا وغينيا من المصالحة الوطنية أولوية من الأولويات الأساسية لبناء السلام التي تلتزمان لها الدعم من اللجنة.

٤٥ - ففي ليبريا، على سبيل المثال، ساعدت اللجنة الحكومة كي تقوم، بالتشاور مع المجتمع المدني، بوضع خريطة طريق استراتيجية لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني، ويجري حالياً استخدام خريطة الطريق هذه باعتبارها إطاراً مرجعياً رئيسياً لجميع المسائل المتعلقة بالمصالحة. وتُنفذ حالياً عملية شاملة للتحقق من خريطة الطريق، وتولي اللجنة عناية خاصة لهذه العملية. وفي غينيا، تجمع اللجنة بين الإجراءات القصيرة الأجل والإجراءات الطويلة الأجل في النهج الذي تعمل به. ففي الأجل القصير، تدعو اللجنة لتوافق في الآراء بشأن المسائل المتصلة بتنظيم الانتخابات البرلمانية، وإلى معالجة منسقة لأحداث العنف التي وقعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي الأجل الطويل، تدعو اللجنة لقيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدعم المشاورات الوطنية التي ستحدد مضمون عملية المصالحة الوطنية. ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على مشروع يهدف إلى دعم هذه المشاورات بموَله صندوق بناء السلام.

مرحلة الانتقال في بعثات الأمم المتحدة العاملة في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة

٤٦ - يرتبط تحوّل بعثات الأمم المتحدة ارتباطاً وثيقاً بعمل لجنة بناء السلام. فقد شددت الجمعية العامة ومجلس الأمن، في الفقرة ١٦ من القرارين المؤسسين للجنة (قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) على أنه "..... في حالات ما بعد الصراع المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، والتي تكون قيد نظره الفعلي، ولا سيما في حالة وجود بعثة حفظ سلام في الميدان موفدة من الأمم المتحدة أو يجري التحضير لإيفادها، وأنه نظراً لتولي المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقاً للميثاق، ستكون الغاية الرئيسية للجنة هي تقديم المشورة للمجلس بناء على طلبه". ونظراً للتقليص المتوخى لإجرائه للبعثات التي أذن بها مجلس الأمن في ثلاثة بلدان مدرجة في جدول أعمال

اللجنة، وهي بوروندي وسيراليون وليبيريا، فإن هذه المسألة ستظل من المواضيع الرئيسية التي يتعين على اللجنة أن تنظر فيها.

٤٧ - وتتأثر قرارات عمليات الانتقال والجداول الزمنية المتعلقة بها تأثراً كبيراً بالظروف السائدة في البلد المضيف وبآراء الحكومات المضيفة. وبالتالي، فإن عمليات الانتقال هذه تتميز بالتنوع وبالاختلاف من سياق إلى آخر. وقد ثبت من سياسة عامة ناشئة تنتهجها الأمم المتحدة إزاء عمليات الانتقال في البعثات، ومن الدروس المستفادة في هذا الصدد، وكذلك من نظر اللجنة الأولى في المسألة من خلال الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع لها، وجود خمسة مبادئ رئيسية يمكن تطبيقها على جميع عمليات الانتقال في الأمم المتحدة، وهي:

(أ) يجب أن يبدأ التخطيط لعمليات الانتقال في وقت مبكر، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، ويجب أن تتلاءم والخطط الوطنية، ويجب أن تتصف بالمرونة طوال فترة الانتقال؛

(ب) إن توحيد وجود الأمم المتحدة في الميدان أمر أساسي للمساعدة على بناء القدرات الوطنية في مجال بناء السلام ولإعداد وجود الأمم المتحدة المعاد تشكيله كي يدعم الجهات الفاعلة الوطنية في سبيل تحقيق أهداف بناء السلام الرئيسية على المدى الطويل؛

(ج) الملكية الوطنية أمر حاسم الأهمية في نجاح عملية الانتقال، ويجب إشراك القادة الوطنيين في صنع القرارات طوال فترة العملية، الأمر الذي من شأنه أن يعكس احتياجات المجتمع؛

(د) تنمية القدرات الوطنية أمر بالغ الأهمية لنجاح البعثة وضمان التسليم الفعلي لمهام بناء السلام إلى الجهات الفاعلة الوطنية؛

(هـ) التواصل أمر بالغ الأهمية لضبط توقعات ومخاوف أصحاب المصلحة الوطنيين وموظفي الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

٤٨ - وعلاوة على ذلك، لمواصلة بذل جهود بناء السلام طوال فترة وجود أي بعثة من بعثات الأمم المتحدة وبعدها، لا بد من استمرار الالتزام السياسي والمالي المناسب من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. ومن المهام الرئيسية التي يتعين الاضطلاع بها بالاشتراك بين الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف عامة والدول الأعضاء، ضمان استمرار الدعم المقدم للأولويات الوطنية في مجال بناء السلام. وبإمكان اللجنة أن تؤدي دوراً فاعلاً رئيسياً في هذا

الصدد، نظراً للولاية المنوطة بها للمساعدة في إبقاء اهتمام المجتمع الدولي منصباً على الأهداف الطويلة الأمد في مجال بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

٤٩ - وتابعت اللجنة عن كذب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعمال إنشاء أول مركز للأمن والعدالة في ليبيريا، وهو مركز يهدف إلى تعزيز اللامركزية في مهام الأمن والعدالة اللازمة لضمان انتقال زمام الأمور انتقالاً سلساً من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى السلطات الليبرية. وفي بوروندي، مارست اللجنة الدعوة لإدراج أولويات بناء السلام في الجيل الثاني من استراتيجية الحد من الفقر، وهي خطوة أساسية لأن البلد مقبل على مرحلة تحول مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى وجود لمنسق الأمم المتحدة المقيم. وفي سيراليون، دعمت اللجنة نجاح إنجاز الانتخابات الوطنية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، الأمر الذي اعتُبر نقطة انعطاف في عملية الانتقال في البلد. وقام الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة ببحث القيمة المضافة التي تحققها اللجنة في سياق دورها الاستشاري لدى مجلس الأمن، وحددها على النحو التالي:

(أ) إشاعة فهم أكثر اتساقاً لأهداف بناء السلام على المدى القصير والطويل على أرض الواقع، بما يكفل استدامة مشاركة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في فترة ما بعد تقليص البعثة؛

(ب) القيام بدور القناة التي تصل من خلالها آراء ووجهات نظر جميع الجهات الفاعلة المعنية (الوطنية والدولية والأمم المتحدة) فُترعى في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعملية الانتقال وتبني هذه القرارات على حقائق الواقع على المستوى القطري؛

(ج) تقديم المشورة إلى مجلس الأمن بشأن الاستعداد الوطني لتولي المهام الرئيسية التي تضطلع بها البعثة، وذلك بدعم من الجهات الفاعلة الإنمائية من داخل الأمم المتحدة ومن خارجها؛

(د) دعم تأهب فريق الأمم المتحدة القطري للتصدي للتحديات الناشئة في مجريات ما بعد البعثة بالشروع في تحليل مبكر للثغرات القائمة في مجال القدرات الوطنية الأساسية. ويمكن أن يكون هذا التحليل مفيداً للمجلس في تصميم عملية الانتقال وتوجيه الانتباه المبكر إلى هذه الثغرات؛

(هـ) المساعدة على حشد الشراكات، الأمر الذي يمكن أن يساعد في سد ثغرات التمويل الممكنة بعد تقليص بعثات الأمم المتحدة وسحبها.

٥٠ - ويتعيّن على اللجنة في المستقبل أن تمضي في تعزيز الشراكة مع الجهات الفاعلة الإنمائية بهدف إسداء المشورة إلى مجلس الأمن في مداولاته المتعلقة بعمليات الانتقال استناداً إلى منظور أطول أمداً يحيط بالمخاطر المستعصية التي تهدد توطيد السلام.

ثالثاً - الاستنتاجات وبرنامج العمل المستقبلي

دور أعضاء لجنة بناء السلام

٥١ - ينبغي لهيكل عضوية اللجنة الفريد من نوعه أن يمكّنها من أن تكون منبرا محورياً لمناقشة بناء السلام وتنسيقه وتقديم المشورة بشأنه، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتواجه اللجنة، لدى أدائها هذا الدور، عقبات خطيرة تتمثل في افتقارها لسلطة تفويضية على نطاق المنظومة، ولموارد تحت تصرفها. ولهذا توجد حاجة ماسة إلى تحديد روح المسؤولية والالتزام الجماعيّين لفرادى أعضاء اللجنة، بما فيها البلدان المدرجة في جدول الأعمال.

الإجراءات

(أ) ينبغي للمبادئ والأهداف المتفق عليها في الإعلان الصادر عن الحدث الرفيع المستوى المتعلق بموضوع "بناء السلام: الطريق نحو السلام والتنمية المستدامين" أن تشكل نقطة مرجعية لمواقف فرادى أعضاء اللجنة من السياسات المتصلة ببناء السلام في محافل الأمم المتحدة ذات الصلة والمحافل الأخرى، حسب الاقتضاء؛

(ب) تشجيع الدول الأعضاء على الاضطلاع طوعاً بمهام محددة بحسب البلدان ومستويات السياسات في إطار عمل اللجنة، على النحو الذي تحدده اللجنة التنظيمية أو التشكيلات القطرية.

العلاقات مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية

٥٢ - لمن كانت قدرة لجنة بناء السلام على تعزيز تأثيرها تتوقف في المقام الأول على مستوى الالتزام الذي يبديه كل عضو من أعضائها، فإن على اللجنة أن تواصل إظهار مكانتها وأن تحقق بذلك سمعة طيبة لما تضيفه من قيمة في منظومة الأمم المتحدة. ومما يساهم في ذلك أيضاً تقديم مجلس الأمن لتوجيهات أكثر دقة بشأن طبيعة المشورة المطلوبة.

الإجراءات

(أ) تنظر اللجنة التنظيمية، وخاصة من خلال أعضائها السبعة من فئة مجلس الأمن، في الدفع بالأفكار المعرب عنها في مناقشة مجلس الأمن وفي الحوار التفاعلي غير الرسمي المعقود يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه، وكذلك جلسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة المنعقدة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر؛

(ب) إجراء اللجنة التنظيمية، وخاصة من خلال أعضائها السبعة من فئة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقييماً للفوائد العملية التي تتحقق من المناقشات المواضيعية التي تُنظَّم بصورة مشتركة بشأن عمل اللجنة مع البلدان المدرجة في جدول الأعمال؛

(ج) قيام اللجنة التنظيمية، وخاصة عن طريق أعضائها السبعة من فئة الجمعية العامة، بتقديم توصيات بشأن مجالات التعاون العملي مع الجمعية العامة.

نهج عملي لإزاء تعبئة الموارد وإقامة الشراكات والدعوة

٥٣ - لا تملك اللجنة موارد مالية خاصة بها، ويُتوقع منها أن تساعد على الدعوة وتعبئة المانحين المحتملين لتقديم التبرعات المالية والعينية للبلدان المدرجة في جدول أعمالها. وتواجه اللجنة صعوبة بالغة في أداء هذا الدور بسبب الحالة المالية الدولية الحالية. ومن الضروري المضي قدماً بما أُنجَز خلال الفترة المشمولة بالتقرير من عمل أولي يتعلق بإضفاء الطابع العملي على الدور الذي تقوم به اللجنة في مجال تعبئة الموارد وفي إقامة الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى، ومن الضروري أيضاً بدء تنفيذ نتائج ذلك العمل على الصعيد القطري. وتوجد حاجة على وجه الخصوص إلى التركيز بقوة على تقديم الدعم للبلدان المدرجة في جدول الأعمال كي تضع نظماً وطنية يمكن أن تساعد على اجتذاب دعم مالي وتقني مستدام.

الإجراءات

(أ) إشراك المؤسسات والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص. ولا بد من دعوة أعضاء اللجنة المهتمين والراغبين إلى تقديم التوجيه بشأن الطريقة التي يمكن بها للجنة أن تستعين بالشبكات والشخصيات الوطنية لإقامة علاقات مع المعنيين من المؤسسات والمستثمرين من القطاع الخاص. وتحتاج اللجنة أيضاً إلى استكشاف إمكانية الاستفادة من الخبرات المتاحة في هذا المجال لدى مختلف الكيانات في منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) تنفيذ النتائج الأولية التي أفضت إليها دراسة تدفقات الموارد والجهات الفاعلة في غينيا، بهدف تيسير قيام حكومة غينيا باستحداث نظمها الوطنية لإدارة المعونات وتنسيقها. واستكشاف إمكانية إجراء دراسات مماثلة في بلدان أخرى مدرجة في جدول الأعمال؛

(ج) القيام بالمتابعة مع مصرف التنمية الأفريقي بشأن المبادرات المشتركة الرامية إلى موازنة عمل المصرف واللجنة لما يخدم أولويات بناء السلام المحددة على الصعيد الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي وغينيا وليبيريا، إضافة إلى التعاون في أمور محددة ذات أولوية بالنسبة لهذه البلدان في مجال بناء السلام؛

(د) القيام بالمتابعة مع البنك الدولي بشأن الفرص المتاحة لتحسين موازنة ما يقوم به من أعمال وما يبذله من تعاون على الصعيد الميداني. وتحديد أمثلة معينة للتعاون الذي يمكن زيادة تعزيزه وتوسيع نطاقه، وذلك بالاستناد إلى ما تراكم من خبرة في كل بلد على حدة؛

(هـ) استخلاص الدروس من آخر عمليات لتعبئة الموارد تشارك فيها اللجنة وتحديث ورقة الخيارات التي أعدها مكتب دعم بناء السلام في عام ٢٠١٢. مجموعة من الدروس والممارسات.

تحقيق التماسك

٥٤ - أثبتت موازنة أدوات عمل اللجنة مع أنشطة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في أرض الميدان جدواها الكبيرة في تيسير اتباع نهج متسق لمعالجة الأولويات المحددة. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام آليات التنسيق القائمة التي تضم الحكومة وشركاءها على الصعيد الميداني توفر منافذ يمكن للجنة من خلالها أن تسهم في تحقيق الاتساق والتنسيق بين الأطراف الفاعلة والموارد المرصودة.

الإجراءات

(أ) استخدام عمليات الاستعراض الدورية التي تُجرى لأدوات العمل بهدف تقييم التقدم المحرز، أو عدمه، في موازنة المساعدة الدولية مع الأولويات الوطنية على الصعيد القطري، وإعداد التقارير عن ذلك؛

(ب) متابعة النتائج الأولية للحوار مع الممثلين الخاص والتنفيذي للأمين العام في البلدان المدرجة في جدول الأعمال بهدف تعزيز الوضوح بشأن توزيع الأدوار والمسؤوليات في دعم عمليات بناء السلام؛

(ج) تقييم جدوى الجهود الأولية المبذولة للمشاركة في التنسيق على مستوى المقر (أفرقة العمل المتكاملة، والفريق الرفيع المستوى المعني ببناء السلام، على سبيل المثال) واستكشاف الأفكار الرامية إلى تعزيز تدفق المعلومات وتيسير الحوار على مستوى كل قطر على حدة، وذلك بالاشتراك مع كيانات الأمم المتحدة التنفيذية الرائدة.

أساليب العمل

٥٥ - سيعزز التحسين المستمر وزيادة تطوير أساليب عمل اللجنة الكفاءة والمصدقية لدى قيامها بأعمالها. ولا بد من الاستفادة من التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير بهدف تعزيز دور اللجنة التنظيمية وفريق الرؤساء في ضمان نهج في عمل اللجنة يقوم على عمل "لجنة بناء السلام بكامل هيئتها". ولا بد أيضا من مواصلة التركيز على إدخال تحسينات إضافية في مجالات محددة.

الإجراءات

(أ) النظر في وضع أدوات عملية وخاصة بكل قطر على حدة لتقييم الآثار وقياس النتائج من خلال عمليات الاستعراض الدورية لأدوات العمل، بطرق منها قياس مدى الوفاء بالالتزامات المتبادلة؛

(ب) النظر في تحديد خيارات لطرائق عمل تناسب الاحتياجات الناشئة في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، إضافة إلى البلدان التي يمكن إحالتها إلى اللجنة للحصول على المشورة في المستقبل؛

(ج) النظر في الآليات العملية اللازمة لتيسير التفاعل الدوري فيما بين جميع التشكيلات بهدف تحديد التحديات المشتركة وتيسير التعلم المتبادل وحفز المزيد من الاهتمام والالتزام لدى جميع الأعضاء؛

(د) النظر في وضع آليات إضافية لإضفاء المزيد من المرونة على الاجتماعات التي تُعقد في المقر. ويمكن أن يشمل ذلك وضع جدول اجتماعات أكثر انتظاما، وتقصير مدة الاجتماعات، وتحسين استخدام الأدوات الإلكترونية لتبادل المعلومات؛

(هـ) تكثيف الجهود الرامية إلى تحديد آليات دائمة يمكن للجنة عن طريقها ربط أنشطتها بأنشطة الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية في أرض الميدان (مثل تعزيز استخدام لجان التوجيه المشتركة)؛

(و) وضع استراتيجية للاتصالات بهدف كفالة زيادة إبراز صورة اللجنة، وتوضيح ما بوسع اللجنة أن تقدمه، ونشر الوعي عن جهود بناء السلام والصعاب التي تعترضها في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة؛

(ز) الاستفادة من النظر الأولي في الجزء الأول من خلاصة أساليب العمل بغية مواصلة إعداد مجموعة من الممارسات والأساليب الكفيلة بتعزيز الفعالية في مشاركة الدول الأعضاء في أعمال اللجنة وتيسير هذه المشاركة.

المسائل المواضيعية لبناء السلام

٥٦ - ستواصل اللجنة توسيع نطاق معارفها المتعلقة بالمسائل المواضيعية الرئيسية لبناء السلام التي تستطيع أن تقدم فيها قيمة مضافة، سواء في سياق الدور الذي تقوم به على صعيد كل قطر على حدة، أو في سياق دورها الاستشاري المؤسسي. وتعتزم اللجنة، مستفيدة من عملها في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، التركيز بوجه خاص على المجالين اللذين يتكرر ورودهما على قائمة الأولويات، وهما: (أ) الإنعاش الاقتصادي، مع التركيز بوجه خاص على إيجاد فرص العمل؛ (ب) والمصالحة الوطنية.

الإجراءات

الإنعاش الاقتصادي: إيجاد فرص العمل

(أ) الاستفادة من العمل على الصعيد القطري بغية تحديد نهج عملي لدعم إيجاد فرص العمل (من خلال إشراك القطاع الخاص، على سبيل المثال، وتقديم الدعم لقطاعات معينة في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة)؛

(ب) مواصلة العمل مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام بهدف تشجيع البدء في تشغيل المرفق العالمي المعني بإيجاد فرص العمل في الحالات الهشة بهدف تقديم الدعم لإيجاد فرص للعمل في بوروندي وغينيا وليبيريا؛

(ج) استكشاف وتحديد نهج عملي لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم إيجاد فرص العمل وتوفيرها في البلدان المدرجة في جدول الأعمال.

المصالحة الوطنية

(أ) مواصلة تقديم الدعم لعملية المصالحة الوطنية في سياق تنفيذ بياني الالتزامات المتبادلة مع غينيا وليبيريا؛

(ب) الاستفادة من الدعم المستمر لعمليتي المصالحة الوطنية في غينيا وليبيريا بغرض استخلاص الدروس المستفادة وتحديد السمات الرئيسية للدور الذي تضطلع به في هذا المجال المواضيعي.
